

العنوان:	حصة العمل في الشركات في الفقه والنظام
المؤلف الرئيسي:	أبا الخيل، عبدالله بن محمد صالح
مؤلفين آخرين:	حماد، رأفت بن محمد أحمد(مشرف)
التاريخ الميلادي:	1996
موقع:	الرياض
الصفحات:	1 - 341
رقم MD:	530133
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
اللغة:	Arabic
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الكلية:	المعهد العالي للقضاء
الدولة:	السعودية
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	الشركات، حصة العمل، الفقه الإسلامي، القانون المدني
رابط:	<a href="https://search.mandumah.com/Record/530133">https://search.mandumah.com/Record/530133</a>



المملكة العربية السعودية  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية  
الدراسات العليا  
المعهد العالي للقضاء  
السياسة الشرعية

# حصة العمل في الشركات في الفقه والنظام

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير

إعداد الطالب  
عبدالله بن محمد صالح أبا الخيل

إشراف  
د. رافت محمد أحمد حماد

١٤١٥ - ١٤١٦ هـ

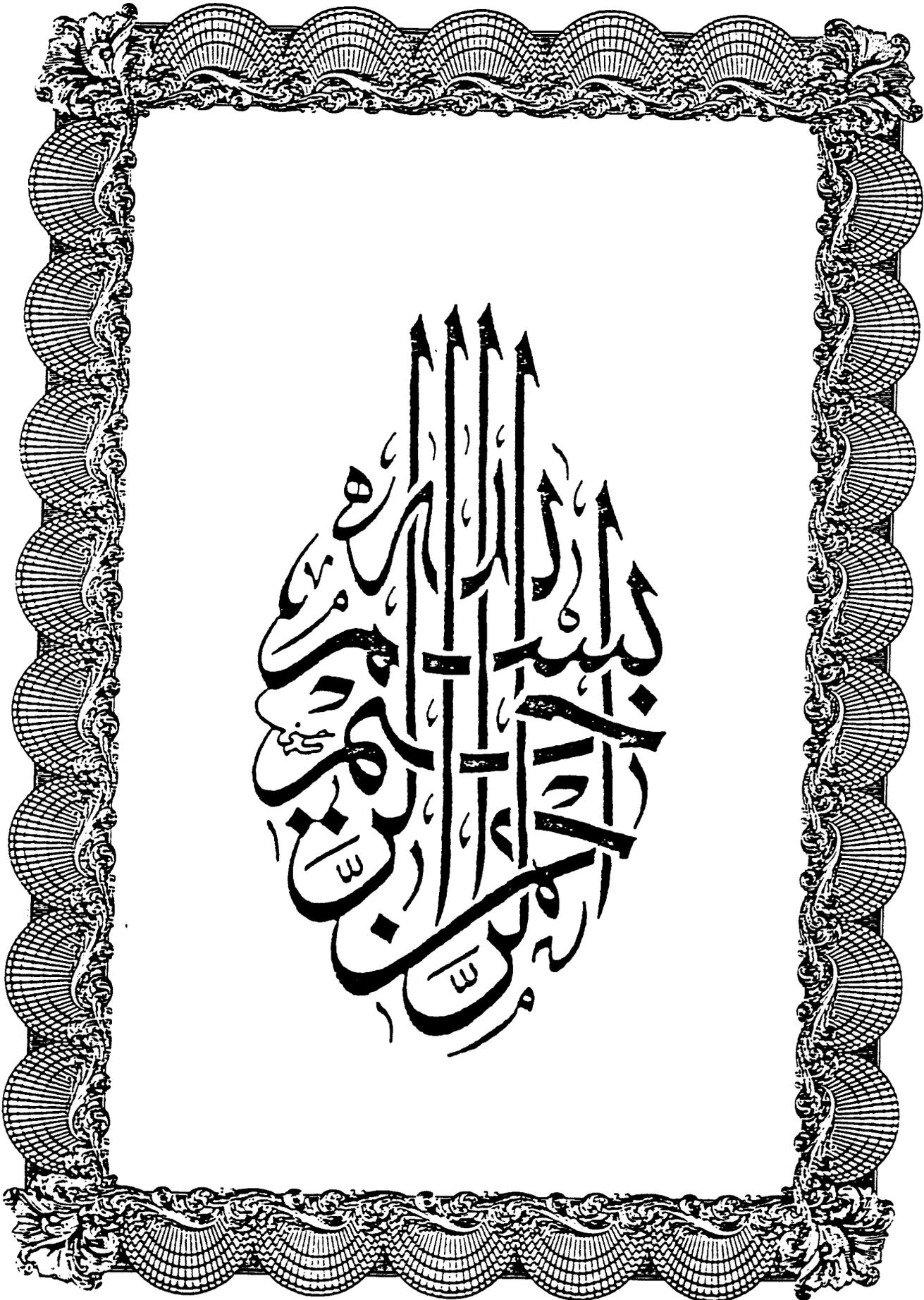
المملكة العربية السعودية  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية  
الدراسات العليا  
المعهد العالي للقضاء  
السياسة الشرعية

# حصة العمل في التشريعات في الفقه والنظام بدر تميمي لنياء درجة الماجستير

إعداد الطالب /  
عبدالله بن محمد صالح أبا الفيل

إشراف  
د. رائف محمد أحمد عامر

١٤١٥/١٤١٦هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي  
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ  
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَى  
إِنَّ رَبَّهُ لَسَدِيدٌ  
إِلَىٰ عَرْشِهِ الرَّحِيمُ  
الَّذِي يُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ  
وَيُدْخِلُهُمْ فِي الْأَبْوَاقِ  
وَيُخْرِجُهُمْ مِنْهَا  
مَرَّةً وَرُبَّمَا مَرَّةً  
وَيُدْخِلُهُمْ فِي الْأَبْوَاقِ  
وَيُخْرِجُهُمْ مِنْهَا  
مَرَّةً وَرُبَّمَا مَرَّةً

بسم الله الرحمن الرحيم

## أعضاء لجنة المناقشة

- ..... - ١
- ..... - ٢
- ..... - ٣

تاريخ المناقشة      /      /      ١٤هـ

التقدير : .....

المقدمة

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد :

فغني عن الذكر أن الإسلام هو دين الله الخالد وقد جاء بتشريع كامل شامل لجميع نواحي الحياة ، والناظر في التراث الفقهي الإسلامي يجد أن الفقهاء قد شملوا جميع شئون المجتمع بالعناية سواء كان ذلك في العبادات أو المعاملات أو غيرها من أبواب الفقه ، وقد اتسم تناول الفقهاء للقضايا المختلفة بالدقة والثبات ، وذلك جلي وظاهر في الأمور القطعية المستندة إلى أدلة قطعية ، وكذلك كان من سمات هذا التناول الشمول والمرونة ، وكان ذلك ظاهراً في القضايا الاجتهادية التي تعكس بحق سعة الأفق الإسلامي وقبوله للرأي الآخر ، وتنظيمه الدقيق لقضايا الاختلاف ، مما أتاح لنا فقهاً واسعاً في القضايا والمسائل الاجتهادية والخلاقية ، أوصلنا في العصر الحاضر إلى بحوث ودراسات متواصلة في مجال الفقه المقارن .

وتعتبر الشركات من المعاملات التي أقرها الإسلام وأباحها لأنها طريق من طرق التجارة التي أمر بها الإسلام وحث عليها .  
قال تعالى :

" وأحل الله البيع وحرم الربا " (١) .

---

(١) سورة البقرة آية ٢٧٥ .

وقد تناول الفقهاء المسلمون الشركات وفصلوا أحكامها تفصيلاً دقيقاً ، ومن بين أنواع الشركات في الفقه الإسلامي نجد أن المضاربة حظيت بعناية خاصة من قبل الفقهاء ، لما كان لها من أثر كبير في إنعاش الحياة الاقتصادية آنذاك ، وأعتقد أن هذا الموضوع وهو : أحكام المضاربة بدأ يطرح نفسه من جديد ، وبدأ الناس يرون في أحكام شركة المضاربة مخرجاً وطريقة شرعية لاستثمار الأحوال بعيداً عن الربا المحرم الذي ابتليت به الأمة على نطاق واسع ، ومن المعلوم أن حصة العمل هي الأساس الذي تقوم عليه المضاربة ، ونظراً لما لحصة العمل هذه من آثار ظاهرة في الحياة الاقتصادية حيث إن الأموال قد تكون في يد من لا يحسن العمل ، وليس له القدرة على القيام بها واستثمارها في حين أن من يحسن العمل قد لا تكون لديه الأموال اللازمة للقيام به ، فلا بد إذن من تضافر الجهود والتكاتف بين أفراد الأمة واستثمار إمكانات الأمة ومقدراتها ، فيما يكون فيه مصلحة الخاص والعام .

وحيث إن حصة العمل لا بد لها من قواعد وأحكام تضبطها ، كان من الضروري أن تلتبس هذه الأحكام والضوابط عن طريق دراسة أحكام الفقه الإسلامي المتعلقة بذلك وتحكيمها على أحكام حصة العمل الواردة في النظام في دراسة مقارنة ، فقد عازمت على بذل الجهد لألم بأطراف الموضوع مستشعراً أهميته وحاجة الأمة الإسلامية في عصرنا الحاضر إليه .

وقدمت هذا الموضوع ليكون مجال البحث للحصول على درجة الماجستير من قسم السياسة الشرعية بالمعهد العالي للقضاء تحت عنوان  
**حصة العمل في الشركات في الفقه الإسلامي والنظام**

ومن أهم الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع والكتابة فيه

مايأتي :

١ - أن نظام الشركات السعودي وغيره من الأنظمة لم تعط حصة العمل حقها من الاهتمام الواجب لها ، فالباحث في أحكام حصة العمل يجد أنه لابد أن تتميز هذه الحصة بأحكام خاصة تبعاً لتمييزها وطبيعتها المختلفة عن غيرها من الحصص ، وعند النظر في الأحكام الواردة في النظام بخصوص حصة العمل نجد أن النقص يعتبر هذه الأحكام في كثير من المواضع ، بل إن النظام كثيراً ما يهمل أحكام حصة العمل ولا يتعرض لها أو يميل إلى الأحكام العامة ، لذلك كله كان من الأهمية بمكان أن تفرد حصة العمل ببحث علمي خاص يبين أحكامها ويفصلها شرحاً لأحكام النظام واستكمالاً للنقص الموجود فيها على هدى من أحكام شركة المضاربة وأحكام حصة العمل المفصلة في الفقه الإسلامي .

٢ - ولهذا الموضوع أهمية عملية تظهر في أن حصة العمل هي الطاقات البشرية التي تقدم باستثمار الموارد والثروات ، لذلك كان لابد من دراسة أحكام هذه الحصة وتنظيمها وفقاً لأحكام الفقه الإسلامي ، وعلى أساس من العدل والمساواة ؛ لأن حصة العمل تعتبر مكملة لغيرها من الحصص وغيرها من الحصص يكون بلا جدوى إذا فقد العمل الذي يقوم به ويحركه ، فكان في بيان أحكام حصة العمل تشجيعاً وتنشيطاً للحياة الاقتصادية ، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تكاتف أفراد الأمة

---

لاستثمار امكاناتهم سواء كانت عملاً أو أموالاً فيما يكون فيه مصلحتهم ومصلحة المجتمع عموماً ، ويكونون في كل ذلك على بينة من أحكام المعاملات التي يتداولونها بينهم .

٣ - أن موضوع حصة العمل يعتبر موضوعاً اقتصادياً هاماً ذلك أن أحكام شركة المضاربة في الفقه الإسلامي تشتمل على حلول لكثير من المشكلات التي يعاني منها المجتمع الإسلامي المعاصر ، وخاصة المعاملات القائمة على التعامل بالربا .

ولعل من أهم الصعوبات التي تواجه الباحث اثناء الكتابة حول أحكام حصة العمل أن النظام لا يتطرق إلى تفصيل أحكام الحصة ؛ بل إنه لا يشير إليها في كثير من المواضع ، لذلك كان لزاماً أن يتبع أسلوب الاستنتاج والقياس على الحصص الأخرى أحياناً أو التوجه إلى الأحكام العامة في حصص الشركات في أحيان أخرى ، وقد بينت أن هذا يعتبر نقصاً وقصوراً في أحكام النظام يجب مراجعته واستكماله .

## **المنهج :**

سيكون منهجي في تناول موضوعات هذا البحث كما يلي :

### **أولاً :**

مايتعلق بالآيات القرآنية الواردة فإني أوثقها باسم السورة ورقم الآية .

---

ثانيا : تخريج الأحاديث والآثار من مصادرها الأصلية ولم أقصد إلى استيفاء من خرجها تمشيا مع طبيعة البحث وإنما اخرج الحديث من الكتب التي تكون بها الكفاية ، ولم أتعرض للحكم على الحديث - ولا درجته..

ثالثا: أثناء بحث المسائل الخلافية في الفقه الإسلامي فإني أرتب المذاهب على حسب تقدم أئمتها في السن الحنفية ثم المالكية يليهم الشافعية وأخيرا الحنابلة ، وأحيانا أعرج على رأي المذهب الظاهري في بعض المسائل.

رابعا: وغالبا لم يكن هناك نقل من آخرين نصاً في صلب البحث اللهم إلا في بعض التعاريف ، والغالب أن يكون ما نقل نصاً من كتب سابقة موجوداً في الهامش وقد وضحت ما استفدت معناه من كتب أخرى وصغته بعبارتي بكتابة عبارة انظر في الهامش قبل اسم الكتاب المقصود.

خامسا: أحيل إلى المراجع والمصادر التي استفدت منها بذكر اسم الكتاب ثم اسم مؤلفه ، ثم الجزء أو المجلد إن وجد ورقم الصفحة ، ولم ألتزم ترتيباً معيناً في ذكر المصادر والمراجع في الهامش.

سادسا : في الفقه الإسلامي اعتمدت على المصادر الأصلية في المذاهب الإسلامية المختلفة ، وكذلك استفدت من المراجع الحديثة في الفقه الإسلامي المقارن .

---

سابعاً: في النظام أذكر أولاً رأي النظام السعودي في الموضوع إن وجد وأذكر أحياناً آراء بعض القوانين العربية الأخرى استكمالاً للمقارنة مغتمداً في ذلك على الكتب المؤلفة في القانون التجاري غالباً .

ثامناً : أبدأ المباحث غالباً بدراسة المسألة في الفقه الإسلامي ثم في النظام وفي آخر الحديث عن النظام أبين مدى مطابقة الحكم النظامي لأحكام الفقه الإسلامي من عدمها .

تاسعاً: أحياناً نتعرض لبعض المسائل في النظام لا نجد لها نصاً صريحاً عند الفقهاء ، فيكون عملي في ذلك أن أعرض المسألة على القواعد العامة في الشريعة الإسلامية أو أخرجها على بعض مانص الفقهاء عليه مما يقاربها أو يماثلها في حقيقته وبالتالي في حكمه .

عاشراً : فهرست للآيات لقرآنية حسب ترتيبها في القرآن الكريم .

وفهرست للأحاديث حسب حروف الهجاء .

وأما فهرس المصادر والمراجع فقد اتبعت فيه ترتيباً زمنياً تبعاً لأسبقية

وفاة المؤلف .

---

## خطة البحث :-

وقد سرت في البحث على خطة تحتوي على هذه :-  
 المقدمة ، وفصل تمهيدي وخمسة فصول وخاتمة ، وكل فصل يشتمل على مباحث  
 وقد يكون تحت المبحث مطالب ، وأحيانا يكون تحت المطلب فروع ، وأجمل خطة  
 البحث فيما يلي:-

### المقدمة .

### الفصل التمهيدي :-

. الشركات بوجه عام .

ويشتمل على المباحث الآتية :

المبحث الأول:-

معنى الشركة وأهميتها.

المبحث الثاني:-

مشروعية الشركات .

المبحث الثالث:-

أنواع الحصص في الشركات.

المبحث الرابع:-

حصة العمل من الناحية التاريخية.

المبحث الخامس :-

تمييز حصة العمل مما يشته به .

المبحث السادس :-

صفات الشريك بحصة العمل

## الفصل الأول-

ويشتمل على ماياتي-

زهيد-

تعريف حصة العمل.

المبحث الأول-

عناصر حصة العمل .

المبحث الثاني-

نطاق حصة العمل.

## الفصل الثاني-

أهلية الشريك بالعمل وطبيعة التزامه.

ويشتمل على المباحث التالية-

المبحث الأول-

أهلية الشريك بالعمل .

المبحث الثاني-

طبيعة الالتزام بتقديم حصة العمل.

المبحث الثالث-

اكتساب الشريك بالعمل صفة التاجر.

## الفصل الثالث-

تقويم حصة العمل.

ويشتمل على مبحثين -

**المبحث الأول:-**

تقويم حصة العمل في الفقه الإسلامي.

**المبحث الثاني:-**

تقويم حصة العمل في النظام .

**الفصل الرابع :-**

**حقوق والتزامات الشريك بالعمل خلال حياة الشركة.**

**ويشتمل على مايلي :-**

**المبحث الأول:-**

مدى الحق الذي ترتبه حصة العمل في إدارة الشركة.

**المبحث الثاني:-**

جزاء خروج الشريك بالعمل عن حدود سلطاته.

**المبحث الثالث:-**

عزل الشريك بالعمل عن التصرف.

**الفصل الخامس :-**

**حقوق والتزامات الشريك بالعمل عند انتهاء الشركة.**

**ويشتمل على مايلي:-**

**المبحث الأول:-**

أسباب انتهاء الشركة .

**المبحث الثاني:-**

أثر الانتهاء على حصة العمل.

---

**المبحث الثالث:-**

فساد عقد الشركة .

**المبحث الرابع:-**

أثر الفساد على حصة العمل.

**الخاتمة :-**

وتشتمل على أهم النتائج المستخلصة من البحث..

ولا يفوتني أن أثنى على ما بذله أستاذي سعادة الدكتور المشرف على هذا البحث حيث كانت توجيهاته خير معين لي على إتمام هذا العمل وإخراجه في صورته النهائية التي أرجو أن تكون مناسبة وموفقة.

فله مني جزيل الشكر ، ولجميع من ساهم أو قدم مشورة أو رأياً أو توجيهاً من أساتذتي وزملائي ولكل من كانت له يد في إخراج هذا البحث بهذه الصورة الشكر الجزيل.

وأحمد الله الذي هداني لهذا فما كان صواباً فمن الله وما

كان خطأ فمن نفسي.

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد .

---